

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

استمرار نمو النشاط التجاري بقوة في أبريل

النتائج الأساسية

توسع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة

أعلى مستوى مكرر لتضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في أكثر من ثلاث سنوات

تراجع التوقعات بسبب المخاوف من التضخم

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 25 أبريل 2022.

تعليق

صرّح ديفد أوين، الباحث الاقتصادي بشركة S&P Global، قائلاً:

"استمر تأثير ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج على القطاع غير المنتج للنفط الإماراتي في شهر أبريل. ظلت ضغوط التكلفة عند أعلى مستوياتها لأكثر من ثلاث سنوات، مدفوعة بارتفاع أسعار الوقود والمواد، مما أجبر الشركات على زيادة أسعار البيع لأول مرة منذ شهر يوليو من العام الماضي. وسوف تحفز الزيادة المخاوف من تراجع الطلب الناتج عن التضخم، لا سيما مع تلاشي الجهود الإيجابية من التعافي بعد الجائحة ومن معرض إكسبو 2020.

"في الوقت الحالي، تواصل الشركات التمتع بنمو قوي في المبيعات، مما سمح لها بزيادة إنتاجها بأسرع معدل في عام 2022 حتى الآن خلال شهر أبريل. على الجانب الآخر، تراجع التفاؤل بشأن النشاط المستقبلي إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر حيث أعربت بعض الشركات عن مخاوفها من أن الضغوط التضخمية والتنافسية ستزيد من صعوبة تحقيق مكاسب الإنتاج والأرباح."

حافظت الشركات الإماراتية غير المنتجة للنفط على مستوى قوي من نمو النشاط في شهر أبريل، وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) التابع لشركة S&P Global، مدعوماً بتحسّن طلب العملاء والارتفاع الحاد في الصادرات. ولكن في الوقت نفسه أدى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية والاضطراب الناجم عن الوباء إلى زيادة قوية أخرى في تكاليف مستلزمات إنتاج الشركات، مما دفع الشركات إلى زيادة أسعار البيع لأول مرة في تسعة أشهر. كما أكدت مخاطر الضغوط التضخمية المستمرة على انخفاض ثقة الشركات إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر، فضلاً عن الجهود المبذولة لتخزين البضائع وخفض نفقات العمالة حيثما أمكن ذلك.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) لشركة S&P Global في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضًا من 54.8 نقطة في شهر مارس إلى 54.6 نقطة في شهر أبريل، وهو أدنى مستوى في ثلاثة أشهر. لكن المؤشر ظل فوق المستوى المحايد (50.0 نقطة) وأشار إلى تحسن قوي في أحوال القطاع غير المنتج للنفط.

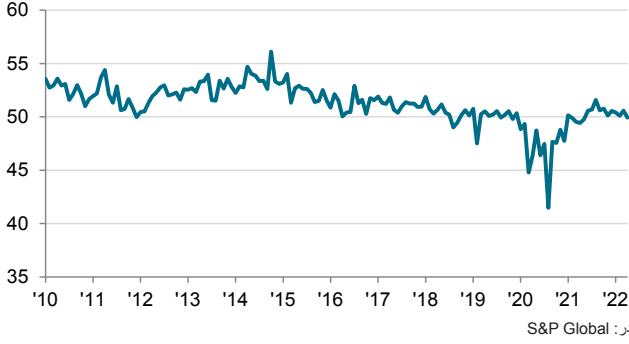
كان من العوامل الأساسية في هذا الارتفاع الزيادة الحادة في الإنتاج غير المنتج للنفط في بداية الربع الثاني من العام، حيث استمرت الشركات في الاستفادة من الطلبات الجديدة المتزايدة وأعمال المشروعات. في الواقع، كان التوسع في النشاط هو الأسرع منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، حيث شهد أقل من ربع الشركات المشاركة في الدراسة زيادة في الإنتاج منذ شهر مارس.

ظل نمو الطلبات الجديدة قويًا خلال شهر أبريل، على الرغم من تراجعها بشكل طفيف إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر. وأشارت الأدلة المنقولة إلى أن طلب السوق لا يزال يتعافى من قيود كوفيد-19، في حين واصل بعض أعضاء اللجنة الاستفادة من زيادة المبيعات بسبب معرض إكسبو. كان الانتعاش ملحوظًا بشكل خاص في الصادرات، حيث أشارت أحدث البيانات إلى أسرع ارتفاع في الأعمال التجارية الأجنبية الجديدة منذ شهر يناير 2021.

ومع ذلك، كما كان الحال في شهر مارس، عانت الشركات الإماراتية من زيادة قوية أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر أبريل والتي ارتبطت إلى حد كبير بزيادة أسعار الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. وأشار غالبية أعضاء اللجنة إلى ارتفاع أسعار الوقود، بالإضافة إلى زيادة أخرى في أسعار المواد الخام. لم يتغير معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج وظل عند أعلى مستوى مكرر لما يقرب من ثلاث سنوات ونصف.

مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، > 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، بدأت الشركات في زيادة أسعار البيع في محاولة لنقل جزء على الأقل من أعباء التكلفة المتزايدة إلى عملائها. وقد ارتفع متوسط أسعار الإنتاج للمرة الأولى في تسعة أشهر، ولكن بشكل هامشي فقط إجمالاً.

كما سعت الشركات إلى تعزيز نشاطها الشرائي ومخزونها في شهر أبريل، بعد أن أشارت بيانات الشهر الماضي إلى أن جهود التخزين قد توقفت. وجدير بالذكر أن مستويات الشراء ارتفعت بثاني أسرع معدل منذ شهر أغسطس 2019.

على النقيض من ذلك، تم تخفيض أعداد العمالة بشكل جزئي في فترة الدراسة الأخيرة حيث أفادت بعض الشركات بجهود خفض تكاليف العمالة. وأدت محدودية القدرة الاستيعابية للموظفين إلى استمرار تزايد الأعمال المتراكمة بقوة.

ظلت الشركات واثقة من أن نمو المبيعات سيستمر في تعزيز الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، ومع ذلك فإن الضغوط التضخمية المتزايدة والمخاوف بشأن العرض والمنافسة الناتجة عن الأسعار أدت إلى تراجع درجة الثقة في النشاط المستقبلي إلى أدنى مستوياتها منذ شهر ديسمبر الماضي.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
S&P Global
هاتف: +44 2072 602 234
joanna.vickers@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 1000 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تُؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوا الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وألوا الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعنى. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإجمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. إن يتحمل موفرو المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.